

النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية

د. سحنون محمود

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري - قسنطينة

Résumé:

Cet article traite la question de la monnaie électronique à l'ère des NTIC, ainsi que la politique monétaire inhérente, appliqué par les banques centrales comme un nouveau mode des systèmes financier et bancaire.

Dans cet article nous évoquerons aussi les impacts que peuvent avoir cette nouvelle mutation sur les autorités monétaires, ainsi que les mesures opportunes.

المخلص:

يتناول هذا الموضوع التعامل بالنقود الإلكترونية في ظل جهاز مصرفي آلي يعتمد التكنولوجيا الحديثة ، كما يتعرض لإجراءات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنوك المركزية ، كأسلوب جديد لتطورات المشهد المالي والمصرفي في مجال استخدام النقود الإلكترونية ، كما يتناول أهم الآثار التي تنعكس على السلطات النقدية والتدابير الجديدة التي يمكن بواسطتها تدنية هذه الآثار .

العالم (خاصة الحسابات الجارية)، الشيء الذي يؤكد ضرورة تبني أو استعمال أدوات نقدية جديدة لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية .

إنّ تعويم أنظمة سعر الصرف وتطبيق التقدم التكنولوجي الإلكتروني الهائل في النشاط النقدي والمصرفي وتغيير المشهد المالي نحو وضع جديد، يحتم على صناع السياسة النقدية استخدام آليات جديدة تستجيب والوضع النقدي القائم على أدوات نقدية متطورة⁽¹⁾. أمام هذا الوضع ونظرا لتزايد حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود، فإنّ واضعي السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي يواجهون عددا من الأسئلة الصعبة :

1 - إذا كانت النقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية الآلية ستجعل الحدود القومية غير ذات أهمية عن طريق تسهيل تحركات رؤوس الأموال فما هي تداعيات هذا على إدارة السياسة النقدية من طرف البنوك المركزية ؟

2 - كيف تتأثر السياسة النقدية عند استخدام أدوات الدفع الآلي الذي ينجر عنه إمكانية تهرب البنوك من اشتراكات تكوين الاحتياطي ؟ أو عندما يمكن إجراء العمليات بالعملة الأجنبية بنفس السهولة التي تتمّ بالعمولات المحلية ؟

3 - كيف يتمّ اختيار نظام سعر الصرف وكيف تؤثر المعاملات المصرفية الإلكترونية على الاحتياطات الدولية في البنك المركزي ؟

4 - كيف تدار السياسة النقدية عندما تصبح المعاملات النقدية والمصرفية خارج الحدود وتهرب رؤوس الأموال مجرد عدة دقائق على فأرة (La Souris) الحاسب الإلكتروني ؟ وهل سيكون لدى الحكومات مهلة تكفي لوضع سياسة نقدية ما ؟

للإجابة على هذه التساؤلات سوف نتعرض هذه الورقة بالمناقشة والتحليل للنقاط التالية :

1 - النقود الإلكترونية واتجاهات المعاملات المصرفية .

2 - التحديات التي تواجهها جهات التنظيم ومدراء السياسة النقدية .

3 - الأدوات التنظيمية الجديدة في رسم السياسات النقدية .

4 - استشراف المستقبل حول السياسة النقدية المنظورة .

أولا : النقود الإلكترونية واتجاهات المعاملات المصرفية :

من خلال الواقع النقدي الحديث يمكن القول أن التعامل بالنقود الإلكترونية* عبر المصارف، ومن خلال شبكة الإنترنت يزداد يوما بعد يوم فالتعامل بالنقود الإلكترونية يكتسب أرضا جديدة بتزايد عدد البنوك التي تنشأ مواقع لها على شبكة الإنترنت، حيث

تمكن لعملائها عن طريق الشبكة ليس فقط الاستفسار عن رصيد حساباتهم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف بل تمكنهم أيضا من إجراء شتى المعاملات المصرفية .

و تتباين الأجهزة المصرفية في العالم من حيث بيانات اعتماد التعامل فيها على الإنترنت إلا أن المعاملات المصرفية بواسطة هذه الأداة (شبكة الإنترنت) منتشرة على نطاق واسع حسب توفر الأدوات النقدية الإلكترونية وحسب تجهيز هذه المصارف آليا*، وهي بشكل خاص أكثر انتشارا في النمسا، كوريا الجنوبية، اليابان، كندا، الولايات المتحدة، والدول الاسكندنافية، وسنغافورة، وإسبانيا وسويسرا . حيث يقدم ما يزيد عن 75 % من البنوك هذه الخدمة، ففي فنلندا والسويد مثلا أكثر من ثلثي عملاء البنوك يستفيدون من ميزة المعاملات المصرفية الإلكترونية، أما في الولايات المتحدة لا تزال المعاملات المصرفية عبر الإنترنت مركزة فقط في البنوك الكبرى حيث دلت إحصاءات منتصف سنة 2001 م أن 44 % فقط من البنوك الأمريكية لديها مواقع على شبكة الإنترنت في حين تمثل هذه البنوك 90 % من أصول النظام المصرفي الوطني، وتنتج هذه البنوك الكبرى إلى تقديم طائفة من الخدمات المصرفية الإلكترونية في المجالات ذات النشاط الكثيف بما فيها تقديم طلبات الحصول على القروض وخدمات السمسرة إلا أن حوالي 6 % من عملاء هذه البنوك خلال نفس الإحصاءات السابقة يستخدمون هذه المواقع (1) .

و حتى الآن يلاحظ في معظم دول العالم الأخرى أن أغلبية البنوك قد أضافت قنوات لتقديم الخدمة الإلكترونية الجديدة إلى خدمات فروعها التقليدية المشيدة سابقا والمعروفة باسم Brik And Click أي مشيدة من الطوب ومجهزة بأجهزة اتصال .

و بالتالي فهي تقدم الخدمات الإلكترونية عن طريق قنوات التوزيع الإلكتروني، ومع التطور الحاصل في هذا المجال ظهر مفهوم البنوك الافتراضية المرافق لظهور البطاقات النقدية الافتراضية (بنوك الإنترنت فقط) ويوجد في الولايات المتحدة حتى نهاية سنة 2002 م نحو 30 بنك افتراضيا في حين يوجد في آسيا 7 بنوك افتراضية وفي أوروبا 11 بنكا افتراضيا (2) .

هذه البنوك تعمل في الوضع الجديد ككيانات مستقلة مرخصة أو كمؤسسات تابعة أو كفروع لبنوك فعلية مشيدة من الطوب والأجور .

ثانيا : التحديات التي تواجهها جهات التنظيم ومؤسسات الإشراف :

في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الإنترنت انتشارا هائلا والذي شاع فيه مفهوم التجارة الإلكترونية، هذه الأخيرة المتميزة بالعديد من المزايا تطرح تحديات جديدة لمدراء البنوك المركزية وسلطات التنظيم والإشراف، ومنشأ أهم هذه التحديات ناتج عن ازدياد المعاملات التي تجرى عبر الحدود والانخفاض الشديد في تكاليف المعاملات والسهولة الشديدة في الأنشطة المصرفية، وكذلك الاعتماد على التطور التكنولوجي الحاصل وطواعيته في توفير أيسر الخدمات المصرفية، وتوفير الحماية والأمان اللازمين للمعاملات المالية ويمكن تلخيص وتصنيف هذه التحديات حسب المخاطر الناشئة عنها فيما يلي (3) :

*** المخاطر التنظيمية والإشراف:**

انطلاقا من أن شبكة الإنترنت تسمح بتقديم الخدمات من كل مكان في العالم وفي أي وقت كان، فإن هناك مخاطر تكمن في محاولة البنوك التجارية والأعمال ... التهرب من التنظيم والإشراف، فما الذي يمكن أن تفعله جهات التنظيم للحيلولة دون ذلك ؟ .

على مستوى التنظيم يمكن أن تطالب جهات الرقابة والإشراف البنوك التي تقدم خدماتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الإنترنت بالحصول على ترخيص بذلك . والترخيص وسيلة مناسبة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا وفي حالات عدم التعاون بشكل كاف بين البنك الافتراضي المرخص له ومعطيات مصلحة الوطن لا سيما إذا كان نشاطه خارج مناطق الاختصاص، والبنك الذي يرغب في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وتلقي الودائع في تلك البلدان لا بد له من الحصول على فرع مرخص له أولا .

إن تحديد الوقت المناسب الذي يستوجب فيه تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك ما وربطه بالحصول على ترخيص أمر صعب وعليه قد يكون استخدامه في تقليل المخاطر دون جدوى بسبب تعقد العمليات وسريتها، إلا أن معرفة المكان الذي تصدر منه الخدمة المصرفية الإلكترونية المطلوبة والمكان الذي تقدم فيه قد يساعد على ذلك . فمثلا إذا كان بنكا افتراضيا يتم الترخيص له في بلد (أ) لا يعتبر متلقيا للودائع المصرفية في البلد (ب) إذا ما قام العملاء بالإيداع عن طريق إرسال الشيكات إلى عنوان ما في البلد (أ)، وإذا ما قام أحد العملاء بالإيداع في إحدى آلات الصرف الآلي في البلد (ب) فإن هذه المعاملة تعتبر بأنها تلقيا للودائع في الدولة (ب) ويقتضي الأمر أن تقوم جهات التنظيم

بوضع مبادئ توجيهية لتوضيح المناطق المسموح بها وغير المسموح بها فيما غير الحالتين .

* المخاطر التشريعية والقانونية :

تتطوي المعاملات المصرفية الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك حيث يمكن للبنوك أن توسع نشاطها جغرافيا عن طريق المعاملات الإلكترونية وبدرجة أسرع مما كان عليه الحال في البنوك التقليدية، ومع ذلك في بعض الحالات قد يصعب على هذه البنوك القيام بمهمتها بسبب عدم المعرفة الكاملة للقوانين واللوائح المحلية المطبقة في بلد ما . سواء كان ذلك بترخيص أو بدونه ويزداد ذلك خطرا عندما لا يكون الترخيص مطلوبا - وهذه هي حال التعامل المصرفي الإلكتروني اليوم - ويزداد ذلك خطرا عندما لا يكون الترخيص مطلوبا حيث يفقد البنك الافتراضي وسيلة الاتصال مع الجهات المشرفة في الدولة المضيفة له وبذلك يبقى على جهل بالتغيرات التنظيمية، ونتيجة لذلك فإن البنوك الافتراضية لا تستطيع توفير الحماية الكافية لعملائها بالإضافة إلى صعوبة جمع البيانات واللوائح الخاصة بالترويج وعليه فستعرض نفسها لخسائر كبيرة عن طريق الدعاوي القانونية أو الجرائم التي لا تتم ملاحقتها بسبب عدم الاختصاص .

و كما هو معلوم أن غسيل الأموال والنشاط الإجرامي قديمي العهد، يسرته كثيرا اليوم المعاملات المصرفية الإلكترونية بما توفره من سرية في التعامل وسرعة في التنفيذ، إذ بمجرد فتح العميل لحسابه الاسمي يصبح من المستحيل على البنوك أن تعرف ما إذا كان صاحب الحساب يقوم بمعاملة أم لا، بل لا تعرف أين وإلى من يتم إجراء المعاملة .

و للحد من هذا الخطر (محاربة غسيل الأموال) أصدرت كثير من البلدان مبادئ توجيهية محددة بشأن تحديد العملاء وضبط نوع العملية وتشتمل عادة هذه المبادئ ما يلي (4) :

- التأكد من هوية طالب الحساب .
- عنوانه قبل الفتح الحسابي ووجهات تحويله الممكنة .
- رصيد المعاملات عن طريق الاتصال المباشر أو الافتراضي .
- اليقظة الشديدة لربط العناصر الثلاثة والمتغيرات المستجدة* .

إن الانشغالات السالفة الذكر لا يمكن الإجابة عنها إلا في إطار تنسيق التشريعات واللوائح التنظيمية دولياً لدرء خلق ملاذ آمن للأنشطة الإجرامية عن طريق الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال الخدمات المصرفية .

* مخاطر التشغيل والعمل :

إن استخدام التطور التكنولوجي في تقديم الخدمات المصرفية ينجر عنه مخاطر كبيرة تسمى بمخاطر العمليات، فالخطر الأساسي عن حالات التشغيل الناجمة عن الأعمال المصرفية الإلكترونية حيث يهدد النظام المصرفي في أمنه لا سيما ذلك الخطر الآتي من داخل النظام نفسه أو من خارجه ومن ثمّ يتعين على الجهات المشرفة تنظيم هذه المعاملات والتأكد من سلامة البرمجيات والبرامج بالإضافة إلى ضرورة التزام البنوك في ممارستها درجة معينة من السلامة في الحفاظ على سرية البيانات ومراجعتها دورياً بواسطة خبراء المصرف والخبراء الخارجيين ودراسة حالات الاستيعاب وأثرها على الاستثمارات وعلى الموازنة بحيث يمكن للمصرف جذب موظفين يتمتعون بالخبرة اللازمة، ويتطلب الأمر هنا أن تصبح إدارة المخاطر المرتفعة جزءاً لا يتجزأ من الإدارة العامة للمصارف كما يتطلب الأمر أن يدرج المشرف مخاطر التشغيل ضمن تقييمهم لمدى الأمان والسلامة عند إعداد البرامج الآلية الخاصة بكل عميل من جهة وبالنظام الأمان والأمان للمصارف .

* مخاطر الثقة والائتمان :

قد تدمر انتهاكات الأمان وظهور بعض الاضطرابات في توفير الخدمات المصرفية ثقة العملاء وضعف الوعي الائتماني وبالتالي تشويه سمعة المصرف وشهرته المصرفية وكلما ازداد اعتماد المصرف على قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية ازدادت احتمالات مخاطر فقدان الثقة فإذا ما واجه أحد البنوك الإلكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء الى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية أدى إلى انتشار ذلك في مجموعها وبأسرع وقت مما يؤثر على درجة الإشراف ومراقبة النظام المصرفي، إن هذه المشاكل ستؤثر في النهاية على باقي المصارف الموردة للخدمات الإلكترونية .

و في البلدان التي تأخذ فيها المعاملات المصرفية الإلكترونية اتجاهاً توسعياً قامت الجهات المنظمة والمشرفة (البنوك المركزية) بوضع إرشادات وملاحظات داخلية لمن يقومون بالفحص والمراقبة (5)، كما قامت بتوزيع المخاطر على النشاط المصرفي لدرئها أو

التحكم فيها . وفي مجال هذا النوع من المخاطر يمكن أن تنشأ مخاطر الثقة عن سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمان أو الجهل بأهميتها وهذا ما يؤدي إلى فقدان العامل الائتماني في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية ولنقادي ذلك يرى كثير من الخبراء التركيز على نوعية العملاء الشيء الذي يساعد في التقليل من أثر مخاطر الثقة على سبيل المثال كأن تسمح الجهات المشرفة على العملاء بالاتصال المباشر على مواقعها على الإنترنت التي لديها نظم قانونية أساسية تتعلق بتأمين النشاط المصرفي الإلكتروني وشروط التأمين على الودائع، أو توفر خطوط المساعدة للعملاء من خلال تحذيرات عن كيانات محددة قد تقوم بنشاطات مصرفية غير مسموح بها في بلد ما أو على المستوى المحلي .

ثالثاً: الأدوات التنظيمية الجديدة في رسم السياسات النقدية

من خلال ما سبق ذكره، يتضح أن جانباً مهماً من المعاملات النقدية اليوم يخضع لنوع جديد من النقود (هي النقود الإلكترونية) وإلى تنظيم جديد (هو النظام النقدي الآلي) لقد تزايد دور وأهمية هذه النقود وتزايد بناءً عليه دور النظام المصرفي الإلكتروني تبعاً لأهمية الأسواق الرقمية المتزايدة والتي تكاثر عددها على شبكة الإنترنت وبات الوضع الجديد يؤرق مدراء البنوك المركزية ورسمي السياسة النقدية والحكومات على حد سواء في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة . حيث أصبح من المؤكد انتظار مشكلات عديدة أمام سيطرة الحكومات المركزية على الاقتصاد وعلى سلوك الفاعلين الاقتصاديين، كما أصبحت الحدود المحيطة بالأسواق القومية أكثر قابلية للاختراق .

ففي عالم أصبح فيه النقد مجرد عدة نقرات على فأرة الحاسوب أو على أحد أزرار الهاتف النقال والبطاقات الافتراضية والمكافئ الإلكتروني والمصرف الافتراضي حقيقة تتجسد يومياً من خلال ملايين المتعاملين وعدد تدخلاتهم المتزايدة التي لا تكاد تعد ولا تحصى وبأسرع وقت ممكن، أمام هذا الوضع تجلت دعوات متكررة لإعادة تعريف مدى لزومية الحدود الجغرافية بصورة جدية ومن ثم إعداد سياسة نقدية غير قابلة للاختراق تكون أكثر انسجاماً مع دور النقود المصرفية والجهاز المصرفي بالصفة المذكورة أعلاه، ونقول هنا أن الصفة التي تجلت فيها إشكاليات مفادها : كيف يحدث انقطاع تقليدي بين القضايا النقدية الداخلية (المحلية) والخارجية (الدولية) ؟ فالنقد الإلكتروني ونظامه الآلي* يثير من جديد أسئلة جدية حول فكرة المحلي والدولي كمفاهيم متميزة وذات معنى

في العالم الرقمي الجديد خاصة فيما يتعلق بقضايا الحكم ورسم السياسات وحركة رؤوس الأموال، من هنا يبرز معنى تغير السياسة النقدية كأحد أعمدة العالم الرقمي الرئيسية . وعليه يمكن معاودة الأسئلة الواردة في بداية المداخلة بنوع من التدقيق، كعلاقة الحكومات بجهازها المصرفي والنقدي المتمثل في البنك المركزي الذي تمتد آثارها خارج الحدود ؟

هل تستطيع المصارف المركزية مراقبة النمو وكمية عرض النقود ؟ وهل ستظل هناك معاملات رسمية بالنقد الأجنبي ؟ وهل سيزداد الاحتيال والاختلاس وتبييض الأموال باعتباره نشاط إجرامي في ظل النظام المصرفي الإلكتروني ؟ وهل سيوسع النقد الإلكتروني والمعاملات المصرفية الإلكترونية الهوة بين الأغنياء والفقراء ؟ .
برأينا أنه بالإضافة إلى ما تمّ ذكره حول خصائص النقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية الإلكترونية سابقا فإنه من الممكن الحدّ من مخاطر التعامل الذي يفرضه الوضع الجديد أو التخفيف منه على الأقل وفق إجراءات السياسة النقدية التي تتبناها الجهات المشرفة (البنوك المركزية) بالارتكاز على ما يلي :

1 - التطويع والمواكبة : انطلاقا من سرعة التطور التكنولوجي وعلى ضوء المستجدات النقدية المصرفية الحديثة، وما تمليه من تغيرات في المجال الهيكلي والفني وتقييم الأداء، فإن اللوائح التنظيمية والتشريعات ستظل الأداة المهمة المعول عليها بيد المصارف المركزية في تقويض هذه المخاطر خاصة وأن نجاح السياسة النقدية يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد ذو الأثر بعيد المدى عند الاعتماد على أي لوائح أو تنظيمات.

ففي شهر جانفي عام 2001 م مثلا أصدر بنك التسويات الدولية كتابا عن (مبادئ إدارة مخاطر المعاملات المصرفية والإلكترونية) حيث ناقش فيه كيفية تطويع الإطار الحالي لإدارة المخاطر ومواكبة المعاملات المصرفية الإلكترونية وهذا لن تأتي ثماره إلا في الأمد الطويل لأن الوضع يتطلب تطورا تكنولوجيا ووعيا مصرفيا وسياسة نقدية منسجمة لذلك توصي هذه المبادئ بأن يبدأ مجلس إدارة البنك المركزي وإدارته العليا عملية إدارة الأمان والتي تتضمن إجراءات التحقق ابتداء من الالتزام بالتعليمات إلى حماية ونزاهة البيانات إلى الإجراءات الرقابية ضمن ما يعرف بتحديد المسؤوليات في نطاق المعاملات المصرفية الإلكترونية القريبة والبعيدة وهنا يتحتم على البنك المركزي البحث عن موظفين ذوو خبرة تكنولوجية مناسبة لتقييم التغيرات المحتملة وهذا قد يتطلب استثمارات كثيرة في

التدريب والتجهيز والبرمجيات والبرامج، لذلك نؤكد أنه إذا تمكن المصرف المركزي من كل ذلك تصبح عملية التطوير والمواكبة مجرد عملية ضبط في العالم الرقمي من خلال التراخيص الممنوحة شريطة أن تكون التشريعات مناسبة لضمان ذلك وبهذا تصبح عملية الرقابة والإشراف قابلة للإدارة والتوجيه في ظل الوضع الجديد.

2 - التشريع والتقنين : العمليات المصرفية الجديدة تقتضي تبني الطرق الجديدة لإجراء المعاملات والأدوات النقدية الحديثة ضمن عملية التعريف والتصديق والترخيص القانوني، فعلى سبيل المثال من الضروري تحديد التوقيع الإلكتروني وتعريفه من أجل إعطائه نفس الرتبة القانونية مثل التوقيع بخط اليد، كما يقتضي إعادة التفكير في التعريفات والتراخيص للأدوات الضابطة إلكترونيا مثل محددات الائتمان الإلكتروني والتعريف القانوني للبنك الافتراضي ومفهوم الحدود الوطنية للتعامل النقدي بواسطتهما، حتى يصبح بالإمكان ضبط وضع السياسة النقدية الجديدة، وعليه تصبح عمليات إدارة الشيكات الإلكترونية والأوراق المالية والمصرفية الآلية ممكنة .

3 - التنسيق والانسجام : من أجل ضبط الحياة النقدية الجديدة عبر الحدود وخارجها يجب أن يتحقق نوع من الانسجام والتنسيق الدوليين في مجال المعاملات المصرفية الإلكترونية، وهو ما يعني تكثيف التعاون بين جهات الإشراف (البنوك المركزية) العابر للحدود وهذا يتطلب تنسيق القوانين والممارسات محليا ودوليا سواء عبر الالتزام باتفاقية بازل أو عبر بنك التسويات الدولية أو عبر مؤسسات أخرى قائمة أو جديدة.

إلا أن الواقع في عالم اليوم يطالعنا بمشاكل عديدة في هذا الشأن حيث لازالت مشكلة الاختصاص القانوني تلقي بظلالها على المعاملات المالية والمصرفية الغير معلومة الحدود، لذلك أرى أنه على كل بلد أن يقرر من له الاختصاص القضائي على المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية التي تمس مواطنيه أو مؤسساته، ويبقى مشكل الانسجام والتعاون الدوليين أكثر المهام تهييئا لوضع السياسة النقدية الملائمة في مواجهة مخاطر الوضع النقدي والمصرفي الجديد من قبل البنوك المركزية .

4 - التكامل والتوحيد : أما م عملية إدراج قضايا تكنولوجيا المعلومات ومخاطر التشغيل المصاحبة لها في مجال المعاملات المصرفية والنقدية تتصاعد النداءات حول ضرورة توحيد الأحكام الواردة في التشريعات والقوانين من ناحية ورسم سياسات نقدية ناجعة من ناحية أخرى .

إن تقييم الوضع الحالي من حيث السلامة والأمان يتطلب معرفة الخصوصية المتميزة للأدوات النقدية وأجهزة إدارتها ولكي يستجاب لهذه النداءات يتحتم على القائمين والمشرفين فحص دقيق لكل المعاملات المصرفية الإلكترونية وفق برمجيات كفوءة لضبط المعاملات وتحديد الأدوات النقدية المناسبة وهذا في حد ذاته يعتبر تحدياً قوياً أمام الجهات المشرفة . وهنا أقول أن البنك المركزي بيده سوى التركيز على عامل الترخيص من عدمه باعتباره متوفر باليد، وتحديد أولوية حماية المعاملات الوطنية*، والإشكال يظل قائماً في ظل تشتت الجهود الدولية وتناقضها في حالات كثيرة يصعب تحقيق التكامل والتوحيد في هذا المجال .

و الأمر الآخر الذي أراه مناسباً في ظل الوضع السائد هو اعتماد المصارف المركزية على رسم سياسة نقدية مفتوحة قابلة للاستيعاب ما سيفرزه تطور وتكامل النظام المصرفي الإلكتروني وما ينتجه الاتجاه العام لمشتقات النقود الإلكترونية الذي لم ترسم ملامحه كاملة بعد، حيث لا زال كل من النقد الإلكتروني والمعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية يطرح تحديات منتظرة .

رابعاً: استشراف لمستقبل السياسة النقدية في الوضع الجديد :

ينادي مدراء البنوك الأكثر تحفظاً من الوضع الجديد، بمزايا الامتناع عن استعمال المشتقات النقدية الإلكترونية قائلين أن التحديات المطروحة في الوضع الجديد (النقود الإلكترونية) لا تقتصر على جهات التنظيم والإشراف فقط لأن التعامل المصرفي الإلكتروني يؤدي بسرعة إلى تغيير المشهد المالي والمصرفي ويزيد من احتمالات تحركات رؤوس الأموال السريعة عبر الحدود وعليه فإن واضعي السياسات النقدية سيواجهون عدداً من الأسئلة الصعبة لا يمكن الإجابة عليها لأنه من غير الممكن معرفة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السوق ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر التقلبات في كل منها مجتمعة أو منفردة، ناهيك عن أساليب التعامل معها وفي هذه الحال يبقى الحل الوحيد في انتهاج التحليل القائم على "ماذا سيحدث لو ؟ . " للإجابة على هذا التساؤل نفرق بين جدليتين قابلتين للتفكير :

- الأولى : أن الثورة التكنولوجية وعلى الأخص التي تؤدي إلى التوسع في النقد الإلكتروني بالضرورة تؤدي إلى التوسع في كل نواحي التقدم لممارسة المصرفية الإلكترونية، هذا الوضع يمكن أن يسفر عن انفصال في القرارات التي تتخذها الأسر

والعائلات وكذا المؤسسات والمنشآت عن العمليات النقدية والمالية البحتة للبنك المركزي في ممارسته للسياسة النقدية، وهكذا تتعرض قدرته للخطر في التأثير على التضخم والنشاط الاقتصادي .

- الثانية : عند التوسع في المعاملات المصرفية الإلكترونية قد تتناقص تكاليف العمليات المالية بدرجة كبيرة مما يجعل القيام بالتدفقات الرأسمالية أكثر سهولة الشيء الذي يؤدي إلى احتمال القضاء على فعالية السياسة النقدية المحلية، وفي هذا الصدد، فإن مناصري ضريبة بذلتين لبذلة واحدة التي ستفرض على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل هي الحل، الشيء الذي يزيد من تكلفة حركة رؤوس الأموال وبالتالي تباطؤها، هذا الإجراء بنظري يمكن له أن يوفر مبررا لضبط المعاملات المصرفية الإلكترونية ويعطي فرصة أخرى لجهات التنظيم والإشراف إلى أن تتطور أساليبها حسب ما تمليه الأوضاع الجديدة.

* خلاصة :

و خلاصة لهذا الموضوع نقول بينما يمكن للمعاملات المصرفية الإلكترونية أن توفر عددا من المزايا للعملاء وتتيح للمصارف فرصا جديدة , فإنها تزيد من تفاقم المخاطر في المصارف التقليدية، وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل قد تمّ إنجازه من تطويع اللوائح وقواعد التنظيم والإشراف فإن المعاملات المصرفية الإلكترونية لا تزال تتطلب الكثير من الجهد لإقامة التنسيق وتحقيق التناغم على المستوى الدولي والمحلي للتقليل من مخاطر الوضع النقدي والمصرفي الجديد وبالإضافة إلى ذلك فإن السهولة التي يحتمل أن يتم بها تحريك رؤوس الأموال بين البنوك العابرة للحدود في بيئة إلكترونية تخلق قدرا كبيرا من الحساسية بالنسبة لوضعي السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية على الخصوص ويفهم من هذا أن أثر المعاملات المصرفية الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية يظل الشغل الشاغل لجهات التنظيم والإشراف ويفرض عليها الترقب والحذر من جهة، وإيجاد أساس تحليلي سليم يعتمد عليه في مواجهة كل ما يمكن احتمالاه وربما بتكلفة اقتصادية أعلى، ومن ثمّ فالاعتماد على الموضوعات المتصلة بالسياسة النقدية وأثرها على المصارف المركزية والحكومات في ظل المعاملات الإلكترونية في مجال النقد والمصارف يعتبر مسألة حاسمة في الفترة القادمة .

* الهوامش :

(1) - الدكتور / سحنون محمود - الجهاز المصرفي والبطاقات البلاستيكية، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون بالتعاون مع قسم العلوم المصرفية والمالية - جامعة اليرموك 22، 24 ديسمبر 2002 م - أربد - الأردن .

* النقود الإلكترونية هي مجموع التقنيات الإلكترونية واللاسلكية التي تمكن من تبادل الأموال دون أداة ورقية، أو هي مجموعة من التعهدات والتوقعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تعامل العملات .

* إن الاختلاف بين النقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية هو أنه في حالة النقود الإلكترونية لا يتم الاحتفاظ بالأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك، أما في حالة المعاملات المصرفية يبقى الاحتفاظ ضروريا .

* قد أشار فريق العمل المكلف بالمسائل المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في التقرير الذي صدر عام 2000 م للقلق البالغ الأهمية فيما يخص انتهاكات تشريعات غسل الأموال حيث انتهى هذا التقرير بالتساؤل التالي : ما هو البلد الذي تقوم فيه السلطة التنظيمية بالتحقيق وملاحقة انتهاكات تشريعات غسل الأموال بالقدر الكافي ؟ .

* راجع هذا المفهوم في الصفحات السابقة من المداخلة .

* المعاملات المالية والنقدية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي للبلد سواء كان داخل الحدود أو خارجها .